



مراتب الجرح والتعديل وحكم التعارض بينهما

THE HIERARCHY OF CRITICISM AND AUTHENTICATION IN HADITH: RESOLVING CONFLICTS BETWEEN JARH AND TA'DIL

Muhammed Calu

Taalib fi Marhalat al-Majisteer, Kulliyat al-Diraasaat al-Islaamiyya, Jaami'at Maardeen Artooglu,
Jumhuriyyat Turkiya,

Email: mhmaad231@gmail.com

ORCID ID <https://orcid.org/0009-0009-8925-4851>

To cite this article:

Calu, Muhammed. "THE HIERARCHY OF CRITICISM AND AUTHENTICATION IN HADITH:
RESOLVING CONFLICTS BETWEEN JARH AND TA'DIL." The Scholar Islamic Academic
Research Journal 10, No. 1 (June 20, 2024).

To link to this article: <https://doi.org/10.29370/siarj/issue18arabicar1>

Journal

The Scholar Islamic Academic Research Journal
Vol. 10, No. 1 | June – January 2024 | P. 1- 31

DOI:

10.29370/siarj/issue18arabicar1

License:

Copyright c 2017 NC-SA 4.0

Journal homepage

<https://siarj.com>

Published online:

2024-06-20

Journal is Indexed by:

DOAJ | AIL | Almanhal | National Library of Australia
| Academia, | DRJI | WorldCat | SCLIT | Gale | The Internet
Archive | 10-A Digital Library | Harvard Library E-Journals |
Library | University of Ottawa | ScienceGate | NAVER
Academic, Asian Digital Library | Tehqeeqat, | SEMANTIC
SCHOLAR | Publon | Repository | Globethics | EuroPub
database | Cornell University Library | Advanced Sciences
Index.



مراتب الجرح والتعديل وحكم التعارض بينهما

THE HIERARCHY OF CRITICISM AND AUTHENTICATION IN HADITH: RESOLVING CONFLICTS BETWEEN JARH AND TA'DIL

Muhammed Calu

ABSTRACT:

The noble Prophetic tradition (Hadith) has faced vigorous attempts of manipulation and falsification by enemies of Islam. The movement of "Wudu" (fabrication) emerged, threatening this significant aspect of Islamic heritage with distortion. However, scholars have diligently scrutinized, criticized, and distinguished authentic Hadith from fabricated ones, largely succeeding in their mission. "Science of Criticism and Authentication" is one of the esteemed sciences of Prophetic traditions, which delineates the ranks of narrators and identifies weak or reliable narrations using specific terminologies and concepts recognized by scholars. Precision in formulation and determination of significance plays a crucial role in the critique of the chain of transmission of the noble Hadith. Scholars' opinions may diverge in the criticism (jarh) and rehabilitation (ta'dil) of narrators, as some deem a narrator to have been morally corrupt and thus criticize them, while others believe they have repented and therefore rehabilitate them. When criticism and rehabilitation conflict without reconciliation, scholars express varied viewpoints on the matter.

KEYWORDS: Criticism (jarh), Rehabilitation (ta'dil), Ranks (maratib), Conflict (ta'arud), Weighting.

الكلمات المفتاحية: الجرح، التعديل، المراتب، التعارض، الوزن.

الملخص:

تعرض الحديث النبوي الشريف إلى محاولات قوية للتلاعب فيه والدرس عليه، من قبل أعداء الإسلام، فظهرت حركة الوضع في الحديث التي هدت هذا الأصل الكبير من أصول الإسلام بالتحريف، ولكن العلماء بذلوا جهوداً جبارة في تمحيص الحديث ونقده وتمييز الصحيح من الموضوع، وقد نجحوا في مهمتهم هذه إلى حد كبير.

وما علم الجرح والتعديل إلا أحد علوم السنة النبوية المشرفة الذي بين مرتبة الرواة وحدد الضعيف أو الوثيق وفق مصطلحات ومفاهيم مخصوصة، تعارف عليها العلماء، فيها من دقة الصياغة وتحديد الدلالة مما له أهمية بالغة في نقد إسناد الحديث الشريف.

وقد تتعارض أقوال العلماء في جرح الراوي وتعديله، لأن بعضهم يرى أن ذلك الراوي كان فاسقاً فجرحه، ولكن الآخر رآه قد تاب فعده ونحو ذلك، فإذا تعارض الجرح والتعديل، ولم يكن الجمع بينهما فللعلماء في ذلك أقوال. **الكلمات المفتاحية:** جرح، تعديل، مراتب، تعارض، ترجيح.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد لا يخفى على أحد منا فضل الصحابة والتابعين ومن تلاهم من الأئمة والحفاظ

في حفظ السنة الشريفة وصونها والذب عنها والتصدي لكل من حاول أو فكر الطعن بها.

ونتج عن هذا الحفظ للسنة مجموعة من العلوم والفنون التي أصبحت مناهج وقواعد دوّنت في الكتب فأصبحت بمثابة الميزان الذي من خلاله نستطيع أن نوزن بها الأحاديث فتعطينا نتائج الأحاديث بين مقبول ومردود وضعيف وصحيح ومرفوع ومقطوع.

ومن هذه الفنون يوجد فن اسمه الجرح والتعديل فهذا مختص برواة الأحاديث، من خلاله نعرف مرتبة راوي الحديث هل هو مقبول أو مردود.

يقول الدكتور أيمن جاسم الدوري حفظه الله: " وقد هيا الله سبحانه وتعالى رجالاً أفذاذاً أفنوا أعمارهم في جمعها وحفظها وتدوينها ونقد رواياتها (يقصد علوم السنة)؛ لتمييز صحيحها من سقيمها، وزادت عنايتهم بالأسانيد بعد ظهور الفتن واختلاف آراء الناس ومذاهبهم".⁽¹⁾

وسنعرض في المبحث الأول مراتب الجرح ومراتب التعديل ونرى مدى تحري الأئمة ودقتهم رحمهم الله في إعطاء كل راوٍ وصفاً دقيقاً يخلف حكماً يساعد على تنقية أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبين لنا من خلط ومن وهم ومن هم المتقنين في هذا الفن ومن هم الوضّاعين.

⁽¹⁾Ayman Jasim Muhammad al-Doori, "al-Wazir Ja'far bin Hanzaba wa ba'd Ara'ih fi 'Ilm al-Jarh wa al-Ta'dil", ATEBE Dergisi 9 (Haziran 2023), 221-245. <https://doi.org/10.51575/atebe.1288043>.

وفي المبحث الثاني كيفية الحكم فيما إذا تعارضت الأحكام بين جرح وتعديل في راوي من رواية الحديث، سائلين المولى التوفيق والسداد.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من التعرف على أهم من كتب في مراتب الجرح والتعديل، والتعريف بدلالات هذه الألفاظ وكيفية التعامل معها في حال تعارضت هذه الأحكام لأن هذا من شأنه اعطاء تصور صحيح للنقاد عن الرجال يساعدهم في إطلاق الأحكام الصحيحة على الأسانيد، ويقطع الطريق على بعض الجهلة الذين يبحثون عن الرواة في محرك البحث ثم يتصدون للتصحيح والتضعيف ويجترؤون على الحكم على الحفاظ الثقات بالكذب والخلط انطلاقاً من الجهل والسطحية ويثبون أكاذيب وترهات بلا علم ولا هدى.

أسئلة البحث ومشكلته:

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

هل مراتب الجرح والتعديل متفق عليها عند جميع النقاد أم تختلف من عالم لآخر؟

هل يقدم الجرح على التعديل مطلقاً؟

ما هي الشروط التي ترجح الجرح على التعديل أو التعديل على الجرح؟

هل كل جرح معتبر ويؤثر على الراوي المجروح؟

منهج البحث:

أولاً اتبعت المنهج الاستقرائي وذلك باستقراء المصادر التي ذكرت مراتب الجرح والتعديل ثم المنهج التحليلي لبيان ما ترمز له هذا المراتب ثم اتبعت المنهج المقارن في مسائل تعارض هذه المراتب وبيان القول الراجح منها.

دراسات سابقة:

كتاب ضوابط تعارض الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر، مؤلفه: خالد بن أبوبكر بن عثمان العمودي.

مقالة: تعارض الجرح والتعديل-دراسة تطبيقية على ما قيل في ابن المنذر- كتبها: الكاتب أعراب محسن.

وغالب ما كتب في هذه المسألة هي مباحث ضمن الكتب ولم تفرد بدراسة خاصة من قبل.

خطة البحث:

قسمت البحث بعد المقدمة إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: مراتب الجرح والتعديل

ويتضمن أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: تصنيف الإمام أبو حاتم الرازي.

المطلب الثاني: تصنيف الإمام الذهبي.

المطلب الثالث: تصنيف الحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني: حكم تعارض الجرح والتعديل

ويتضمن أربعة مطالب أيضاً وهي:

المطلب الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: شروط تقديم الجرح على التعديل.

المطلب الثالث: موانع قبول الجرح المفسر.

المطلب الرابع: أحكام تعارض الجرح والتعديل.

المبحث الأول: مراتب الجرح والتعديل:

1- تعريف الجرح: الطعن في الراوي بما يخل بعدالته أو ضبطه.

2- تعريف التعديل: تزكية الراوي بأنه عدل أو ضابط.²

كما ذكرنا في التعاريف أن الرواة ليسوا كلهم على درجة واحدة من الحفظ والضبط، فمنهم الحافظ المتمن ومنهم أقل ضبطاً ومنهم من كان يقع في الوهم ومنهم من كان يقع في الخطأ ومنهم من كان يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجب على أئمة الحديث إعطاء كل راوٍ صفته التي يتصف بها وتصنيفهم عدالة وجرحاً، ووضع كل واحد في مكانته اللائقة به، ومن هنا جاءت مراتب الجرح والتعديل، فكان أول من ورد له تصنيف بهذا الفن هو الإمام ابن أبي حاتم الرازي (المتوفى سنة 326 هـ) في كتابه القيم "الجرح والتعديل"، فكان تصنيفه للمراتب أربع مراتب وبيّن حكم مرتبة كل منها، وبقي

(2) Nur al-Din Muhammad al-'Itr, Usul al-Jarh wa al-Ta'dil wa 'Ilm al-Rijal, (Dimashq: Dar al-Minhaj al-Qawim: 1440 AH / 2019 AD), p. 9.

هذا التصنيف المعتمد حتى جاء بعده الإمام شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة 748 هـ) وذكر في مقدمة كتابه: "ميزان الاعتدال" مراتب الجرح والتعديل فقسمها إلى خمسة مراتب ودرج هذا التقسيم أيضاً حقبة من الزمن واعتمده قسم من العلماء وعدل عليه بعضهم مثل الحافظ العراقي الذي أورد تعديل كلمة المرتبة بدلاً من ثم وبيّن حكم كل منها، ثم جاء الحافظ ابن حجر (المتوفى سنة 852 هـ)، فذكر تقسيماً سداسياً للمراتب فكان موضع القبول عند العلماء ودرج عليه الأئمة إلى يومنا هذا.

وسنعرض فيما يلي هذه التقسيمات الثلاثة وأهم الفروق بينها وأحكامها:

المطلب الأول: تصنيف الإمام ابن أبو حاتم الرازي

قال الإمام الرازي: وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب: إذا قيل للواحد: إنه (ثقة) أو (متقن) أو (ثبت) فهو ممن يحتج بحديثه. وإذا قيل له: (صدوق) أو (محلل الصدق) فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهذه المنزلة الثانية. وإذا قيل: (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية. وإذا قالوا: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار. وإذا أجابوا في الرجل بـ (لين الحديث) فهو ممن يكتب حديثه وينظر اعتباره. وإذا قالوا: (ليس بالقوي) فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه. وإذا قالوا: (ضعيف الحديث) فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

وإذا قالوا: (متروك الحديث) أو (كذاب) فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهو بالمنزلة الرابعة.⁽³⁾

المطلب الثاني: وهو تصنيف الإمام الذهبي

قال الذهبي في مقدمة كتابه (ميزان الاعتدال):

1- أعلى الرواة المقبولين: (ثبت حجة) و (ثبت حافظ) (ثقة ثقة).

2- ثم (ثقة).

3- ثم (صدوق) و (لا بأس به) و (ليس به بأس).

4- ثم (محلل الصدق) و (جيد الحديث) و (صالح الحديث) و (شيخ

حسن الحديث) و (صويلح).

فقد زاد الإمام الذهبي في مراتب التعديل رتبة أعلى من الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي داخلة في حكم الأولى في الاحتجاج لكنها لما كانت أعلى أفردت برتبة مستقلة وجعل الثالثة والرابعة مرتبة واحدة.

أما مراتب الجرح فقال الذهبي:

1- وأردأ عبارات الجرح دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث.

2- ثم: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

3- ثم: متروك، ليس بالثقة، وسكتوا عنه.

⁽³⁾Abu Muhammad 'Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir al-Razi ibn Abi Hatim, al-Jarh wa al-Ta'dil, (Haydarabad: Tab'at Majlis Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyya - Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, 1271 AH / 1952 AD), vol. 1, p. 10.

4 - ثم: واه بمرّة، وليس بشيء، وضعيف جداً.....

5 - ثم: يَضَعَف، وفيه ضعف، وليس بالقوي، سيء الحفظ.⁽⁴⁾

فقد أدمج الذهبي مرتبتي الضعف الأولى والثانية، وجعل مراتب الضعيف

الشديد أربعة، أشدها أولها وهي الوصف بالكذب بصراحة.

ثم جاء العراقي فتابع الذهبي في تقسيمه ولكن أدخل عليه تفصيلاً وإيضاحاً

كلمة: المرتبة الأولى - المرتبة الثانية - بلاً من كلمة ثم وتوسع في ذكر ألفاظ كل

مرتبة وأبان حكم المراتب.⁽⁵⁾

المطلب الثالث: تصنيف الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

زاد الحافظ في (نخبته) مرتبة في التعديل وعبر عنها بأفعال التفضيل مثل "أوثق

الناس" فصارت خمس مراتب وزاد عليها في كتابيه (تهذيب التهذيب) و

(تقريب التهذيب) رتبة أخرى عدها أعلى وهي رتبة "الصحابة" فصارت مراتب

التعديل ستة.⁽⁶⁾

(4)Shams al-Din Abu 'Abd Allah Muhammad bin Ahmad bin 'Uthman bin Qaymaz al-Dhahabi, Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal, tahqiq: 'Ali Muhammad al-Bajawi, (Beirut: Dar al-Ma'arifa: 1382 AH), vol. 1, p. 4 .

(5)Zayn al-Din 'Abd al-Rahim bin al-Husayn al-Hafiz al-'Iraqi, Alfiyyat al-'Iraqi, tahqiq: al-'Arabi al-Da'ez al-Firyati, 2nd ed., (Riyadh: Maktabat Dar al-Minhaj: 1428 AH), vol. 1, p. 122, no. 326 .

(6)Abu al-Fadl Ahmad bin 'Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-'Asqalani, Nukhbat al-Fikar fi Mustalah Ahl al-Athar, (Matbu' mulhaqan bi Kitab Sabil al-Salam), tahqiq: 'Isam al-Sabbati, 5th ed., (Cairo: Dar al-Hadith, 1418 AH / 1997 AD), vol. 4, p. 326 .

أما مراتب الجرح فزاد عليها الحافظ رتبة المبالغة كأكذب الناس وتابعه عليها السخاوي فصارت مراتب الجرح ستة أيضاً.

مراتب التعديل:

المرتبة الأولى: وهي أعلاها شرفاً (مرتبة الصحابة) رضي الله عنهم وأرضاهم.
المرتبة الثانية: وهي أعلى المراتب وهي ما جاء التعديل فيها بما يدل على المبالغة أو (أفعل التفضيل) مثل أوثق الناس وأثبت الناس.
المرتبة الثالثة: إذا كرر لفظ التوثيق إما مع تباين اللفظين كقولهم ثبت حجة أو ثبت حافظ أو مع إعادة اللفظ الأول كقولهم ثقة ثقة ونحوها.
المرتبة الرابعة: ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق مثل ثقة أو ثبت أو متقن أو حجة.

المرتبة الخامسة: وهي ما أفاد العدالة ولم يصرح بالضبط مثل ليس به بأس أو لا بأس به أو صدوق أو مأمون أو محله الصدق.
المرتبة السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح وهي أدنى المراتب مثل ليس ببعيد من الصواب، أو شيخ، أو صالح الحديث أو صويلح أو صدوق إن شاء الله أو صدوق يهم.

إن الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة الأولى وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لأن ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثه ويختبر وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها وفي بعضهم من

يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطه لوضوح أمرهم.

مراتب الجرح:

المرتبة الأولى: التجريح الخفيف وهي أسهل مراتب الجرح مثل: ليس بذاك أو ليس بالقوي أو ليس بالمرضي أو فيه ضعف أو سيء الحفظ أو فيه لين (عند غير الدار قطني فإنه قال إذا قلت: لين لا يكون ساقطاً متروك الاعتبار ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة).

المرتبة الثانية: تجريح قوي وهي أسوأ من سابقتها وهي: لا يحتج به أو ضعفه أو مضطرب أو حديثه منكر أو له مناكير أو منكر (عند غير البخاري، أم البخاري فقد قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه).

المرتبة الثالثة: أسوأ من سابقتيها وهي جرح شديد في الضبط مثل: فلان رد حديثه أو مردود أو ضعيف جداً أو لا تحل كتابة حديثه أو لا تحل الرواية عنه.

المرتبة الرابعة: وهي جرح في العدالة أقل من الجزم بكذب الراوي مثل: فلان يسرق الحديث وفلان متهم بالكذب أو الوضع أو متروك أو ليس بالثقة أو مجمع على تركه.

المرتبة الخامسة: التصريح الجازم بكذب الراوي مثل: الدجال الكذاب الوضّاع.

المرتبة السادسة: وهي ما يدل على المبالغة مثل أكذب الناس أو هو ركن الكذب أو منبعه أو معدنه..... إلخ

قال السخاوي حكم من ذكر في أول مرتبتين يعتبر بحديثه وهذا يعني البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة.⁽⁷⁾

وحكم المراتب الأربعة الأخيرة أنه لا يحتاج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به وهذا يعني لا يتقوى من طريق آخر.

المبحث الثاني: حكم تعارض الجرح والتعديل

المطلب الأول: أسباب تعارض الجرح والتعديل:

معرفة أسباب الجرح والتعديل لها دور كبير في فهم موضوع التعارض، ولها دور أيضاً في حل مشاكل التعارض، وأفضل من فصل هذه الأسباب هو الدكتور نور الدين عتر رحمه الله في كتابه القيم: (أصول الجرح والتعديل).⁽⁸⁾

وسنذكر أهم هذه الأسباب بشكل مختصر:

1- اختلاف الاجتهاد في الراوي:

يعني ماهي درجة تضعيف الراوي مقبول أو معتبر أو مردود.

2- اختلاف منهاج النقاد المختلفين في الراوي:

وأجمل تصنيف في هذا هو تصنيف الامام الذهبي⁽⁹⁾:

⁽⁷⁾Shams al-Din Abu al-Khayr Muhammad bin 'Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Bakr bin 'Uthman bin Muhammad al-Sakhawi, Fath al-Mughith bi Sharh Alfiyyat al-Hadith, tahqiq: 'Ali Husayn 'Ali, (Egypt: Maktabat al-Sunna, 1424 AH / 2003 AD), vol. 2, p. 124 .

* ⁽⁸⁾al-'Itr, Usul al-Jarh wa al-Ta'dil wa 'Ilm al-Rijal, p. 195* .

⁽⁹⁾Al-Dhahabi, Dhikr man Yu'tamad Qawluhu fi al-Jarh wa al-Ta'dil (printed within the book "Arba' Rasa'il fi 'Ulum al-Hadith"), tahqiq: 'Abd al-Fattah

القسم الأول: متعنت في الجرح مثبت في التعديل، فهذا القسم إذا وثق شخص متمسك بقولهم ولا ننظر لغيرهم أما إذا جرحوا شخص فيجب علينا التثبت وأن ننظر عند بقية النقاد هل وافقهم أحد في التجريح أو لا.

ومن هذا القسم ابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني، وأضاف الدكتور العتر رحمه الله النسائي، وابن حبان، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو الحسن القطان. **القسم الثاني:** هم المتساهلون في التعديل.

قال الذهبي: وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي.

وأضاف الدكتور العتر رحمه الله: العقيلي، وابن حبان، في توثيق المجهولين خاصة.

القسم الثالث: وهم المعتدلون.

ومنهم عند الذهبي: البخاري، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وابن عدي وأضاف لهم العتر: الترمذي، وأبو داود السجستاني، والدارقطني.

3- الاختلاف في أصول الجرح والتعديل:

مثل الاختلاف في التعديل بواحد، والتعديل على الابهام، والخلاف في رواية

Abu Ghuddah, (4th ed., Beirut: Dar al-Bashair: 1410 AH / 1990 AD), vol. 1, p. 171.

المبتدع منهم من قبلها مطلقاً ومنهم من ردّها مطلقاً ومنهم من فصل الداعي وغير الداعي.

4- اختلاف دلالة الاصطلاح:

ومن ذلك اصطلاح "منكر" شاع عند المتأخرين بمعنى الضعيف الذي خالف الأقوياء واستعمله جماعة من المتقدمين بمعنى الفرد قال الحافظ: "وهذا ما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد"¹⁰.

وعن يحيى ابن معين قال: "إذا قلت لك لا بأس به فهو ثقة وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة لا تكتب حديثه"¹¹.

5- الخطأ في مورد الجرح والتعديل ولهذا صور كثيرة منها:

1 - الاشتباه في الإثم لكونه مع الآخر من المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف ونحو ذلك من الاشتباه.

2 - أن يجرح الراوي بسبب من غيره مثل أن تقع أخطاء في أحاديث للراوي وتكون من شيخه أو تلميذه الذي روى عنه.

(10) Ibn Hajar al-'Asqalani, al-Nukat 'ala Ibn al-Salah, tahqiq: Rabi' bin Hadi 'Umayr, (al-Madina al-Munawwara, 'Imadat al-Baith al-'Ilmi bi al-Jami'a al-Islamiyya, n.d.), vol. 1, p. 108 .

(11) Abu Bakr Ahmad bin 'Ali bin Thabit bin Ahmad bin Mahdi al-Khatib al-Baghdadi, al-Kifaya fi 'Ilm al-Riwaya, tahqiq: Abu 'Abd Allah al-Surqi - Ibrahim Hamdi al-Madani, (al-Madina al-Munawwara: al-Maktaba al-'Ilmiyya, n.d.), p. 22 .

المطلب الثاني: شروط تقديم الجرح على التعديل:

إذا سألنا أي مختص أو طالب علم متخصص بعلوم الحديث أيهما يقدم الجرح أم التعديل سيقول الجرح مقدم على التعديل، ولكن إذا تبحرنا في كتب أئمة النقاد ومصنفاتهم لعرفنا أنه لم يقل أحد منهم هذا الحكم بإطلاقه وإنما لهم شروط وأحكام في تقديم الجرح على التعديل وفيما يلي أهم الأقوال في هذه المسألة مع تبيان لشروطهم

قول الإمام السيوطي في تدريب الراوي:

"إذا اجتمع فيه - أي الراوي - جرح مفسر وتعديل فالجرح مقدم.⁽¹²⁾

ويظهر لنا تقييد الإمام السيوطي أن يكون مفسراً وليس مجملاً إذاً فالجرح يقدم على التعديل بشرط أن يكون مفسراً.

ويوافقه في القول الإمام السخاوي في شرح الألفية (فتح المغيث):

"لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسر، وما تقدم قريباً يساعده، وعليه يحمل قول من قدم التعديل؛ كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره، أمّا إذا تعارض من غير تفسير فالتعديل كما قاله المزني وغيره"⁽¹³⁾.

وهذا أيضاً يؤيد ما نعرضه في أن الجرح المقدم على التعديل هو الجرح المفسر

⁽¹²⁾Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti, Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi, tahqiq: Abu Qutayba Nazar Muhammad al-Fariyabi, (Riyadh: Dar Tayba, n.d.), vol. 1, p. 364 .

⁽¹³⁾al-Sakhawi, Fath al-Mughith bi Sharh Alfiyyat al-Hadith li al-'Iraqi, vol. 2, p. 34 .

وقال إذا لم يكن مفسراً يقدم التعديل عند التعارض وأشار أيضاً لموافقة المزي له أيضاً.

أما الحافظ ابن حجر فقد قال في (النخبة) وشرحها في (نزهة النظر):
"والجرح مُقَدَّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ جَمَاعَةً، وَلَكِنَّ مَحَلَّهُ إِنْ صَدَرَ مُبَيَّنًّا
مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَفْسَّرٍ لَمْ يَقْدَحْ فَيَمُنْ ثَبَّتْ عَدَالَتَهُ.
وَإِنْ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ بِالْأَسْبَابِ لَمْ يُعْتَبَرْ بِهِ أَيْضًا"⁽¹⁴⁾.

فالحافظ إضافة إلى أنه يجب أن يكون الجرح مفسر فقد شرط أن يكون الناقد عارف بالأسباب وقصده أسباب الجرح والتعديل لأنه يوجد كثير ممن تكلموا في الرجال ولكن بعض كلامهم لا يكون فيه جرح من ناحية رواية الحديث

وطبعاً هذا يوجب أيضاً أن يكون الجرح من أهل الجرح والتعديل وأن يكون مستوفياً لشروط الأئمة في هذا الباب.

وقول الحافظ ابن حجر في ديباجة (لسان الميزان) فيه المعنى الشافي الكافي لما أردنا أن نبينه مرادنا في هذه المسألة حين قال فيمن اختلف في جرحه وتعديله: "قلت بل الصواب التفصيل فان كان الجرح والحالة هذه مفسراً قبل وإلا عمل بالتعديل وعليه يحمل قول من قدم التعديل كالقاضي أبي الطيب الطبري وغيره فأما من جهل حاله ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث

⁽¹⁴⁾Ibn Hajar, Nuzhat al-Nazar, tahqiq: 'Abd Allah bin Dayf Allah al-Rahayli, (Riyadh: Matba'at Safir, 1422 AH) , vol. 1, p. 179 .

أنه ضعيف أو متروك أو ساقط أو لا يحتج به ونحو ذلك فان القول قوله ولا
نطالبه بتفسير ذلك"⁽¹⁵⁾

دلّت هذه الأقوال على أنه إذا اجتمع جرح وتعديل في شخص واحد وكان
الحُكمان الجرح والتعديل مفسران، أو كان الجرح مفسر والتعديل مبهم نقدم
الجرح على التعديل، أما إذا كان الحكمان مبهمان، أو إذا كان التعديل مفسر
والجرح مبهم يقدم التعديل، وإذا كان يوجد رأي واحد في الراوي فإنه يؤخذ به
جرحاً وتعديلاً.

المطلب الثالث: موانع قبول الجرح المفسر:

1- أن يكون الجارح نفسه مجروحاً.

قال الحافظ في ترجمة أحمد بن شبيب: "وقال أبو الفتح الأزدي: "منكر
الحديث غير مرضى". قلت: "لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير
مرضى".⁽¹⁶⁾

فقد رد الحافظ جرح الأزدي لأحمد لأن الأزدي نفسه مجروح.

2- أن يكون الجارح من المتشددین في الجرح.

قال الذهبي في ترجمة هشام بن عروة: "فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة

⁽¹⁵⁾Ibn Hajar, Lisan al-Mizan, tahqiq: Da'irat al-Ma'arif al-Nizamiya, 2nd ed.,
(Beirut: Mu'assasat al-A'lam li al-Matbu'at, 1390 AH / 1971 AD), vol. 1, p.
15 .

⁽¹⁶⁾Ibn Hajar, Tahdhib al-Tahdhib, (India: Da'irat al-Ma'arif al-Nizamiya,
1326 AH), vol. 1, p. 36 .

الاثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا
فيك يا ابن القطان".⁽¹⁷⁾

كما ذكرنا سابقاً في تقسيم النقاد من ناحية التشدد فالمتشددون إذا لم يوافقهم
أحد في الجرح يجب النظر في حال الراوي عند غيرهم والإمام الذهبي هنا قد
قارن بين أقوال النقاد وقول ابن القطان فرد قوله بسبب توثيق بقية النقاد لهشام.
3- أن يكون الجرح منحرفاً على المجروح لسبب من الأسباب مثل المعاصرة
أو يكون منحرفاً عن بلد ما أو بسبب عقدي أو يكون الجرح على سبيل
الممازحة، قال الذهبي في ترجمة عفان بن مسلم:

"قال جعفر بن محمد الصائغ: اجتمع عفان، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن
أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يضعفون في ثلاثة، علي بن
المديني في حماد بن زيد وأحمد بن إبراهيم بن سعد وابن أبي شيبة في شريك
فقال له ابن المديني: وعفان في شعبة.

قلت: هذا على وجه المزاح والتعنت فإنهم أربعتهم كتبوا عن المذكورين وهم
أحداث فغيرهم أثبت في المذكورين منهم".⁽¹⁸⁾

ومنها أيضاً ما ذكره الحافظ في ديباجة تهذيب التهذيب قال: "الجوزجاني لا
عبرة بحطه على الكوفيين"¹⁹ وذلك لأنه كان شديد الميل إلى مذهب أهل

(17) al-Dhahabi, Mizan al-I'tidal, vol. 4, p. 302 .

(18) al-Dhahabi, Tadhkirat al-Huffaz, (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1419
AH / 1998 AD), vol. 1, p. 278 .

(19) Ibn Hajar, Tahdhib al-Tahdhib, vol. 1, p. 97 .

دمشق.

4- أن يكون الجرح لشيء لا يجرح بعدالة الراوي.

وقد أفرد الخطيب باب كاملاً لهذا النوع ومنها: "قِيلَ لِشُعْبَةَ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ قَالَ: «رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَيَّ بِرَدْوَنٍ فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ»".⁽²⁰⁾

5- يقدم التعديل على الجرح المفسر إذا بين المعدل زوال الجرح الذي جرح فيه الراوي.

وقد بين الامام السيوطي هذا بقوله: "وَقَيَّدَ الْفُقَهَاءُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَقُلِ الْمُعَدِّلُ عَرَفْتُ السَّبَبَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَارِحُ، وَلَكِنَّهُ تَابَ، وَحَسُنَتْ حَالُهُ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَقْدَمُ الْمُعَدِّلُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا هُنَا إِلَّا فِي الْكَذِبِ".⁽²¹⁾

6- ألا يكون الجرح فيمن اشتهرت عدالته.

وهذا ما ذكره الشيخ زين الدين في شرح النخبة حيث قال:

"فَلَا التَّفَاتُ لِكَلَامٍ مِنْ جَرَحَ أَحَدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ، لِأَنَّ الشُّهُرَةَ بِالْإِمَامَةِ وَالْجَلَالَهَ تَغْنِي عَنِ التَّعْدِيلِ، وَتَدْفَعُ فِي صَدْرٍ مِنْ جَرَحَ أَحَدًا مِنْهُمْ".⁽²²⁾

المطلب الرابع: حكم تعارض الجرح والتعديل:

وفيه قسمين:

⁽²⁰⁾al-Khatib al-Baghdadi, al-Kifaya, vol. 1, p. 110 .

⁽²¹⁾al-Suyuti, Tadrib al-Rawi, vol. 1, p. 364 .

⁽²²⁾Zayn al-Din Muhammad 'Abd al-Ra'uf bin Taj al-'Arifin, al-Yawaqit wa al-Durar fi Sharh Nukhbat Ibn Hajar, tahqiq: al-Murtada al-Zayn Ahmad, (Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1419 AH / 1999 AD), vol. 2, p. 261 .

القسم الأول: التعارض من عالمين فأكثر.

القسم الثاني: التعارض من عالم واحد فقط.

القسم الأول: التعارض من عالمين فأكثر:

فقد قسم الخطيب هذه المسألة إلى وجهين وبين المسألة بشرح مفصل ودقيق حيث قسمها إلى:

1- أن يكون من جرح الراوي مثل عدد من عدله أو أكثر.

2- أن يكون الجارحين أقل عدداً من المعدلين.

الوجه الأول: أن يكون من جرح الراوي مثل عدد من عدله:

روى الخطيب اتفاق أهل العلم تقديم الجرح فيما إذا تساوى عدد الجارحين والمعدلين، وقال إن العلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن، قد علمه ويصدق المعدل ويقول له قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، واخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح، فيما أخبره، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل.⁽²³⁾ وعليه يحمل قول ابن عساكر: أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راوياً على قول من عدله واقتضت حكاية الاتفاق في التساوي كون ذلك أولى فيما إذا زاد عدد الجارحين.

وذكر هذا أيضاً الإمام السبكي قاعدة في (الجرح والتعديل) حيث قال: "قدمنا

(23) al-Khatib al-Baghdadi, al-Kifaya, vol. 1, p. 105 .

الجرح لما فيه من زيادة علم.⁽²⁴⁾

وقد أشار الخطيب إلى أن العمل بقول الجارح غير متضمن لتهمة المزكي بخلاف مقابله، وهي أن المعدل لم يعلم فسقاً ولم يظنه فظن عدالته، إذ العلم في العدم لا يتصور، والجارح يقول أنا علمت فسقه، فلو حكمنا بعدم فسقه كان الجارح كاذباً، ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين فيما أخبر به والجمع أولى ما أمكن، لأن تكذيب العدل خلاف الظاهر.

ومن أجل هذا وجب إذا شهد شاهدان على رجل بحق، وشهد له شاهدان آخران أنه قد خرج منه، أن يكون العمل بشهادة من شهد بقضاء الحق أولى، لأن شاهدي القضاء يصدقان الآخرين ويقولان علمنا خروجه من الحق الذي كان عليه وأنتم لم تعلموا ذلك.

الوجه الثاني: أن يكون عدد المعدلين أكثر من عدد الجارحين:

قال بعض المحدثين أن كثرة المعدلين تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم وأن قلة الجارحين تضعف خبرهم.

وهذا خطأ بعيد عما أجمع عليه الجمهور، وهو خبر الجارح زيادة علم توجب الأخذ بها ومهما زاد عدد المعدلين لا تنفي قول الجارحين.

⁽²⁴⁾Taj al-Din 'Abd al-Wahhab bin Taqi al-Din al-Subki, Qa'ida fi al-Jarh wa al-Ta'dil, (printed with the book "Arba' Rasa'il fi 'Ulum al-Hadith"), tahqiq: 'Abd al-Fattah Abu Ghuddah, (5th ed., Beirut: Dar al-Bashair, 1410 AH / 1990 AD), vol. 1, p. 57 .

وقد ذكر هذا الرد صاحب المحصول فقال: " عدد المعدل إذا زاد قيل إنه يقدم على الجرح وهو ضعيف، لأن سبب تقديم الجرح اطلاع الجرح على زيادة، فلا يتنفي بكثرة العدد".⁽²⁵⁾

ورد عليه الخطيب أيضاً بقول: " وهذا بُعد مما توهمه لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجرحون ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفْي".⁽²⁶⁾

ويوجد وجه ثالث حكاه بعض الأئمة:

وهو أن يتعارض الجرح والتعديل، فلا يرجح أحدهما إلا بمرجح، حكاه ابن الحاجب والكلام الذي ذكرناه سابقاً فلا سيما أقوال الخطيب تنفي هذا الوجه لأنه اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه فإن الجرح به أولى ففي هذه الصورة حكاية الاجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب.⁽²⁷⁾

القسم الثاني: التعارض من العالم الواحد.

قد يقع التعارض في الحكم على راو من عالم واحد، فيوثقه مرة ويورد

⁽²⁵⁾Muhammad bin 'Umar bin al-Hasan bin al-Husayn Fakhr al-Din al-Razi, al-Mahsul, tahqiq: Taha Jabir Fayyad al-'Alwani, 3rd ed., (Beirut: Mu'assasat al-Risala: 1418 AH / 1997 AD), vol. 4, p. 411 .

⁽²⁶⁾al-Khatib al-Baghdadi, al-Kifaya, vol. 1, p. 105 .

⁽²⁷⁾al-Hafiz al-'Iraqi, Sharh al-Tabsira wa al-Tadhkira Alfiyyat al-'Iraqi, tahqiq: 'Abd al-Latif al-Humaym - Maher Yasin, (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya: 1423 AH / 2002 AD), vol. 1, p. 345 .

فيه شيء من الجرح مرة أخرى، وقد ورد هذا عن كثير من الأئمة منهم الإمام أحمد، والإمام يحيى ابن معين، وابن حبان البستي في الثقات والضعفاء، ووقع عند الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال والمستدرک

بداية هذه المسألة يتوجب علينا التفريق بين الجرح الكلي والجرح النسبي: فالجرح الكلي: هو أن يجرح الراوي بكل رواياته عن جميع من روى عنهم وفي كل الأزمان وفي كل البلدان كقوله فلان كذاب أو فلان يهيم.

أما الجرح النسبي: فهو جرح جزئي في الراوي كأن يكون الراوي ثقة إلا في روايته عن شيخ واحد أو طعن به في رواية في بلد معين أو طعن به في فترة زمنية محددة.

ومثل هذا ما أورده الذهبي في ميزانه في ترجمة (هشام ابن عروة) بعدما ذكر توثيقه قال "نعم الرجل تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشباب فنسي بعض محفوظه أو وهم، وقال أيضاً ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها"⁽²⁸⁾.

فالذهبي هنا وثق هشام ابن عروة ولكن غمز به بشكل جزئي وهو في روايته آخر عمره في روايته في العراق وما دون ذلك وثقه وهذا هو الجرح النسبي. فالذي يخطر ببال أي قارئ عندما يجد التعارض هو الأخذ بالرأي الأخير

⁽²⁸⁾al-Dhahabi, Mizan al-I'tidal, vol. 4, p. 302 .

من هذه الأقوال قياساً على ما هو معتمد في الفقه عندما يرد حكمين على مسألة واحدة من فقيه واحد فيأخذون في القول المتأخر، لأنه يكون الفقيه قد عدل عن رأيه الأول، وخير مثال لذلك الإمام الشافعي بين مذهبيه المتقدم والمتأخر.

وهذا ما أخذ به الزركشي في كتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح حيث قال: (والظاهر في هذه الحالة إن ثبت تأخر أحد القولين عن الآخر فهو المعمول به وإلا وجب التوقف).⁽²⁹⁾

ولكن في علم الحديث فالأمر مختلف حسبما ذكره الأئمة المحدثين، فقد يقع التعارض ويمكن الجمع بينهما والعمل بهما معاً، وهذا يمكن إذا كان الجرح نسبياً، فيمكن أن يكون الراوي ثقة ومجروح برواية خاصة بنفس الوقت، ويوجد أيضاً بعض الوجوه التي يمكن من خلالها التوفيق بين القولين، كاستعمال موانع الجرح التي ذكرناها سابقاً، وغيرها من القواعد. والذي عليه أئمة الحديث هو مذهب التوفيق أولاً ثم الترجيح وهذا يظهر في رسالة الإمام المنذري فقال: "وأما ما نقل عن يحيى بن معين في توثيق شجاع مرة وتوهينه أخرى فهذان القولان في زمانين بلا شك ولا يعلم السابق منهما ويحتمل أنه وثقه ثم وقف على شيء من حاله بعد ذلك يسوق

⁽²⁹⁾Badr al-Din Muhammad bin 'Abd Allah bin Bahadir al-Zarkashi, al-Nukat 'ala Muqaddimat Ibn al-Salah, tahqiq: Dr. Zayn al-'Abidin bin Muhammad Bala Frij, (Riyadh: Adwa' al-Salaf, 1419 AH / 1998 AD), vol. 3, p. 361 .

له الإقدام على ما قاله ويحتمل أن يكون تكلم فيه أولاً ثم وقف من حاله بعد ذلك على ما اقتضى توثيقه وهذا محمول على اختلاف الأحوال).⁽³⁰⁾ وهذا وجه قوي يؤيده أمران:

الأول: أن التوثيق مقدم على غيره في بحث التعارض، والثاني: أن تطبيقات المحدثين في نحو هذا تدل على ترجيحهم التوثيق.

ويؤيده أيضاً كلام الحافظ فقد قال في اختلاف حكم النسائي على هدبة بن خالد القيسي قواه مرة وضعفه أخرى قال الحافظ: "لعله وضعفه في شيء خاص".⁽³¹⁾

فإذا وجب التعارض تنتقل إلى الترجيح بحسب قوة الرواية وبحسب تفسير الجرح أو عدم تفسيره وبحسب القرائن إن وجدت وإلى الأخذ بالآخر من القولين لاعتباره تغير اجتهاد من هذا الإمام.

ويوجد شكل آخر وهو أن يصرح العالم بتغير اجتهاده مثلما قال عبد الله بن المبارك: "لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرر

⁽³⁰⁾ Abd al-'Azim bin 'Abd al-Qawi bin 'Abd Allah al-Mundhiri, Jawab al-Hafiz Abi Muhammad 'Abd al-'Azim al-Mundhiri al-Miṣri 'an as'ilat fı al-jarḥ wa-al-ta'dil, taḥqiq: 'Abd al-Fattaḥ Abu Ghuddah, (Ḥalab: Maktab al-Maṭbu'at al-Islamiyah, D. t.), j1 / ṣ11 .

⁽³¹⁾ Ibn Ḥajar, Faṭḥ al-Barı sharḥ Ṣaḥıḥ al-Bukhari, taḥqiq: Muḥammad Fu'ad 'Abd al-Baqı-Muḥibb al-Dın al-Khaṭıb, (Bayrut: Dsr al-Ma'rifah: 1379h), j1 / ṣ447 .

لاخترت أن ألقاه ثم أخل الجنة فلما رأيته كانت بعرة أحب إلى منه".⁽³²⁾

الخاتمة

أفضل ما نختم به بحثنا هو الشكر والثناء لكل من ساهم في حفظ السنة النبوية الشريفة التي هي مصدر التشريع الثاني بعد القرآن الكريم من الصحابة الكرام إلى يومنا هذا.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها بعد كتابة البحث هي:

- 1- يوجد تقسيمات مشهورة لمراتب الجرح والتعديل ولكنها ليست قواعد مطردة تنطبق على كل العلماء وإنما قد تختلف دلالاتها من عالم لآخر.
- 2- تقديم الجرح على التعديل ليس على الإطلاق وإنما يوجد شروط لتقديمه ومن أهمها أن يكون الجرح مفسرة.
- 3- ليس كل جرح معتبر ويؤثر على عدالة الراوي ويوجد الكثير من الموانع التي تحجب تأثير الجرح للراوي.
- 4- إن اختيار الأئمة أدق العبارات في توصيف رواة الحديث ما هو إلا خير مثال لمدى حرصهم في حفظ السنة الشريفة من التحريف والتبديل، فأينا كيف وصفوا رواة الحديث بألفاظ دقيقة من شأنها أن تعطينا نتائج صحيحة وموثوقة،

⁽³²⁾Muslim ibn al-Ḥajjaj Abu al-Ḥasan al-Qushayrī al-Nisabūrī, Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq: Muḥammad Fu'ad 'Abd al-Baqī, (Bayrut: Dar Iḥyā' al-Turath al-'Arabī: 1374h / 1955m), j1 / §27 .

تساعدنا على تنقية أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة ما هو مقبول ومردود منها.

5- إن تعارض هذه الأحكام شيء طبيعي كون هذه الأحكام كلها كما نعلم هي أحكام اجتهادية، تابعة لوجهات نظر النقاد الاجتهادية، فالتعارض بين وجهات النظر من عالم لآخر أمر طبيعي، ولكن يجب التنبيه أن هذا التعارض ليس على إطلاقه، فلا يوجد تعارض على راوٍ بين الثقة والوضع، وإنما هذا التعارض يكون فيه تقارب بين المراتب بحيث غالباً ما يمكن التوفيق بينها كما بينا في البحث.

ومن أهم التوصيات التي أوصي بها: أنه يوجد لبعض العلماء مصطلحات خاصة بهم قد ذكروها في مؤلفاتهم أو نقلت عنهم، فيجب على طلاب العلم الوقوف على هذه المصطلحات قبل الخوض في إلقاء الأحكام لكيلا يقعوا في الخلط أو النتائج الغير صحيحة.

فهرس المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، الجرح والتعديل، حيدر آباد: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271 هـ/ 1952 م.
ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، النكت على

- ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، د.ت.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تهذيب التهذيب، الهند: دائرة المعارف النظامية، 1326 هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، 1379 هـ.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الطبعة 2، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390 هـ / 1971 م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام)، تحقيق: عصام الصبابطي، الطبعة 5، القاهرة: دار الحديث، 1418 هـ، 1997 م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض: مطبعة سفير، 1422 هـ.
- الحافظ العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين، بيروت: دار الكتب العلمية: 142 هـ

2002 م.

الحافظ العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، *ألفية العراقي*، تحقيق: العربي الدائر الفرياطي، الطبعة 2، الرياض: مكتبة دار المنهاج: 1428 هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، *الكفاية في علم الرواية*، تحقيق: أبو عبد الله السورقي - إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.

الدوري، أيمن جاسم محمد، "الوزير جعفر بن حنزابة وبعض أرائه في علم الجرح والتعديل"، 221-، *ATEBE Dergisi 9 (Haziran 2023)*. 245. <https://doi.org/10.51575/atebe.1288043>

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة 4، بيروت: دار البشائر، 1410 هـ، 1990 م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، بيروت: دار الكتب العلمية: 1419 هـ / 1998 م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة:

1382 هـ.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض: أضواء السلف، 1419 هـ - 1998 م.

زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرطضي الزين أحمد، الرياض: مكتبة الرشد: 1419 هـ / 1999 م.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة 5، بيروت: دار البشائر: 1410 هـ / 1990 م.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مصر: مكتبة السنة 1424 هـ / 2003 م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة، د.ت.

العتري، نور الدين محمد عتر الحلبي، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، دمشق: دار المنهاج القويم: 1440 هـ / 2019 م.

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي
الرازي، المحصول تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الطبعة 3، بيروت:
مؤسسة الرسالة: 1418 هـ / 1997 م.
مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق:
محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي: 1374 هـ / 1955 م.
المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد زكي الدين، جواب
الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح
والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية
د.ت.\ط



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International \(CC BY-NC-SA 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)